سياسة القمع الفرنسية في مواجهة نشاط الحركة الوطنية بين 1945– 1954 في الجزائر ، منطقة تابلاط أنموذجا

د. محمد بليل – جامعة ابن خلدون – تيارت

ملخص

عرفت عمالة الجزائر و بلدياتها، نشاطا سياسيا ملحوظا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد السماح للأحزاب الوطنية بإعادة هيكلتها وفق القانون الفرنسي ، نجم عن ذلك بروز تنافس سياسي قوي فيما بينها لكسب أصوات الجزائريين في مختلف العمليات الانتخابية بالمجالس الاستعمارية في الجزائر وبالميتربول .

واخترنا نموذجا من البلديات المختلطة ، ممثلة في بلدية تابلاط التابعة إداريا في هذه الفترة لدائرية المدية ، حيث شهدت قمعا استعماريا في حق نشطاء الأحزاب الوطنية الجزائرية ، خاصة حزب الشعب /حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فتعرض مناضلوها وأنصارها بالمنطقة إلى المضايقة و حرمانهم من المشاركة في الانتخابات و اعتقال بعضهم؛ بهدف الضغط على التيار الاستقلالي ، لكي لا يستطيع التعبير عن أفكاره الاستقلالية ، مما أدى بهذا التيار إلى تبني العمل المسلح في الفاتح نوفمبر 1954 لمواجهة السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر .

Résumé

Le département d'Alger et ses communes a connu une activité politique marquante ,après la deuxième guerre mondiale ,celui-ci est passé après la permission au partis politiques nationaux de réorganiser envers la lois française , cette situation a abouti une forte concurrence politique entre ces partis, pour acquérir les voies des algériens dans les différentes sortes d'élections aux conseils coloniaux dans l'Algérie et la Métropole.

En a choisi comme modèle, parmi les communes Mixtes ,la commune Mixte de Tablat soumettait administrativement sous l'arrondissement" d'el média" dans cette période ,qu'elle a subi une répression coloniale contre les activistes des partis nationaux algériens en particulier le parti du peuple Algérien /mouvement du triomphe pour les libertés démocratiques

Les militants et partisans de ce parti ont été opprimé et privé de la participation aux élections et ensuite l'arrestation de certains d'entre eux , pour objectif ,de faire la pression sur le courant nationaliste pour qu'il ne peut pas exprimer leurs idées indépendantistes, conduisant cette tendance à l'adoption de l'action armée au premier Novembre 1954, pour faire face à la politique coloniale consacré en Algérie.

مقدمة

اشتدت المضايقات الاستعمارية على نشاط الحركة الوطنية ، خاصة جناحها الاستقلالي الذي عمل في السرية خلال الحرب العالمية الثانية وعلنيا بعد السماح لإعادة تشكيل الأحزاب الوطنية ، التي قامت بتجمعات حزبية لتوعية السكان المسلمين وشاركت في مختلف عمليات الانتخاب ، بهدف نقل انشغالات الجزائريين داخل المجالس المنتخبة لإبراز الواقع المرير لهم ، حيث سنركز في هذه الدراسة على عمالة الجزائر بشكل عام ومنطقة تابلاط بشكل خاص.

ومن هذا المنطلق تطرح أمامنا إشكالية كبرى حول الأوضاع العامة لعمالة الجزائر ومنطقة تابلاط والقمع الاستعماري المسلط عليها و تدور في خلدنا مجموعة من التساؤلات الآتية :

ما هي أبرز مظاهر الوضع العام لعمالة الجزائر و بلدياتها المختلطة ؟

ما هو موقف مسؤولي هذه البلديات من الحياة السياسية الوطنية ؟
فيما ذا تمثلت أشكال و أساليب القمع المسلطة على الحركة الوطنية في المنطقة؟
وما هي ردود الفعل المختلفة من ذلك؟ وما مدى مساهمة منطقة تابلاط في عمليات الفاتح نوفمبر1954

ذلك ما سنحاول أن نجيب عليه في هذه الدراسة، الخاصة بسياسة القمع الفرنسية المسلطة على الحركة الوطنية الجزائرية من خلال دراسة نموذج منطقة تابلاط.و الهدف من ذلك التعريف بماضي المنطقة التاريخي و الثوري ، الرافض للسيطرة الاستعمارية من خلال اعتمادنا على مجموعة من التقارير السرية لجهاز الاستعلامات الفرنسي وجهاز شرطة الاستعلامات العامة [1]التي نقلت لنا في تقاريرها معاناة الجزائريين.

1 – الوضع العام لعمالة الجزائر و منطقة تابلاط

خرجت الجزائر من الحرب العالمية الثانية مليئة بالجراح والآمال، ذلك أنها كانت مسرحا لعمليات عسكرية بين الحلفاء والمحور ، حيث جند الشباب الجزائري في ميادين الحرب وورشات العمل للدفاع عن فرنسا الاستعمارية ، التي وعدتهم بأنها ستكافئهم بالحرية و تقرير المصير .

لكن فرنسا عادت بعد سنة 1945 لسيرتها السابقة في قمع السكان الجزائريين وعدم السماح لهم بالتعبير عن آمالهم ، وكانت أحداث الثامن مايو ، مأسوية على الشعب الجزائري؛ الذي دفع خلالها ثمنا غاليا ، وقد شاركت عمالة الجزائر كغيرها من المناطق الأخرى في هذه الانتفاضة الشعبية وقدّمت عدد كبير من الشهداء .

ومن هذا المنطلق سنحاول أن نتعرف على واقع العمالة و دوائرها و بلدياتها ، مركزين على **البلدية المختلطة لتابلاط** للتعرف على مشاركتها في النشاط السياسي وتعرضها للقمع الاستعماري،باعتراف التقارير الأمنية الفرنسية .

كانت الجزائر مجزئة إلى ثلاثة عمالات كبرى في الشمال و هي الجزائر وهران وقسنطينة وكل عمالة توجد بها نوعين من البلديات ، بلديات كاملة

الصلاحيات وبلديات مختلطة ، وأقاليم جنوبية تابعة مباشرة للمتربول [2] ، في حين كان يحكم الجزائر حاكما عاما، معينا من قبل الحكومة الفرنسية،ممثلا للجهاز التنفيذي للحكومة العامة في الجزائر ، وينوب عنه والي على كل عمالة و نائب الوالي على الدائرة التابعة لكل عمالة (Préfet et Sous Préfet).

وكان يرأس البلدية الكاملة الصلاحيات شيخ بلدية أوربي منتخب ومجلس بلدي منتخب حسب الهيئتين الانتخابيتين ، ويحكم البلدية المختلطة حاكم مدني ولجنة بلدية بها أعضاء أوربيون منتخبون وأعضاء مسلمون معينون ، يكونون عادة من الأشراف و موالون للإدارة الاستعمارية. وبهذا التقسيم الإداري،كانت عمالة الجزائر ، تتكون من سبعة دوائر و123 بلدية كاملة الصلاحيات و 24 بلدية مختلطة ، منها البلدية المختلطة "تابلاط التي أصبحت مركزا استيطانيا في سنة 1876 ،وبلدية مختلطة منذ 1879 تابعة لدائرة **"المدية"**، وبعد التعديل الإداري الاستعماري خلال ثورة التحرير ، أصبحت دائرة تابعة لعمالة الجزائر سنة 1956 ثم ألحقت بعمالة **التيطري** الجديدة (**المدية**) سنة 1958، وحسب إحصائيات الإدارة الاستعمارية، فقد بلغ عدد سكان العمالة :2730000 نسمة منهم 2300000 نسمة مسلم و 17250 نسمة من الأجانب و الباقي من الفرنسيين جنسية [3].

أما دائرة المدية التي تنتمي لها تابلاط ، فكانت تتكون من هضاب عالية وتحاذيها أيضا المرتفعات البليْدية ، تتكون من عدّة بلديات كان بها 6000 أوربي و 210000نسمة من السكان المسلمين ، وقد حكم السيد **مارسال بلانشار** دائرة المدية ، ما بين 1944- 1947وبالتالي فبلدية تابلاط المختلطة ،أقرب لمقر العمالة منها لمقر دائرة المدية[4].حيث شكلت "تابلاط" عبر التاريخ محطة إستراتيجية للرومان والمسلمين والعثمانيين والفرنسيين، باعتبارها حلقة وصل بين المدن الساحلية و الداخلية.

ونتيجة للضغط الديموغرافي المتزايد في الجزائر ،حاولت الإدارة الاستعمارية طرح عدة مشاريع إصلاحية ، لتنظيم إداري جديد وإضافة عمالات ودوائر جديدة ، وإدماج المناطق الجنوبية بالشمال ؛ وأرسلت عدّة تقارير من الولاة والحاكم العام إلى وزير الداخلية الفرنسي حول الوضع العام في الجزائر، وقام نواب الجمعية الفرنسية بمناقشة الموضوع دون الوصول إلى رأي موحد إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية [5].ويتطلب منا ذلك معرفة مختلف أوضاع عمالة الجزائر و بلدياتها المختلطة ، الموزعة بين دوائرها السبعة و سنركز في هذه الدراسة على منطقة تابلاط والبلديات المجاورة لها .

ولهذا الغرض، فقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بمشاكل البلديات المختلطة ، فأنشأت لجنة خاصة بشؤون الشمال الإفريقي للاهتمام بأوضاعها المختلفة ؛حيث حاول المشرع تحويل بعض هذه البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات ، وفصل أجزاء منها و تحويلها إلى مراكز بلدية مستقلة ، لكن هذا المشروع لم يتحقق إلاّ بعد مدّة ، بسبب تماطل الإدارة الاستعمارية في تطبيق بنود القانون الخاص للجزائر [6] .

ومن جهة أخرى قامت أجهزة الاستعلامات الفرنسية بمختلف أجهزتها ، بكتابة تقارير سرية حول البلديات المختلطة في نشرات شهرية بشكل دائم عن أوضاعها المختلفة [7] ، ففي تقارير شهرية للعديد من هذه البلديات ، أمثال "باليسترو" (الأخضرية) التابعة إداريا لدائرة الجزائر وتابلاط التابعة إداريا لدائرة المدية و"أومال" التابعة إداريا لدائرة تزي وزو ،حيث يتضح من التقارير حول هذه البلديات ، تسجيل الحالة النفسية للسكان المسلمين بأنها هادئة أحيانا مع ملاحظة بعض النشاط السياسي للأحزاب الوطنية ، وقيام الإدارة المحلية بمراقبة صارمة لهذه الأنشطة ، وركزت هذه التقارير على انشغالات السكان المسلمين والأوربيين معا،من خلال التطرق للأوضاع الداخلية السياسية والإدارية ومتابعة سكان العمالة للأوضاع الخارجية ؛كالقضية الفلسطينية والأزمة الكورية ووفاة ستالين السوفيتي ، ورصدت لنا أيضا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

التي عرفتها المنطقة، حيث نقلت انشغالات السكان، من جفاف ضرب المنطقة ، تسبب في نقص المحاصيل الزراعية بتابلاط والعديد من المناطق المجاورة لها،وعرجت هذه التقارير إلى أوضاع الشركات الفلاحية ، مركزة على الفرق الفلاحية الموجهة S.A .R **''لسيدي لكروت''**ووضحت لنا، بأنه قد دخل الشركة الاحتياطية للأهالي SIP حوالي 1300قنطار من الحبوب ، بمعدل 6 قنطار في الهكتار الواحد و هو إنتاج منخفض بسبب الجفاف .

ونظرا لاهتمام مسؤولي عمالة الجزائر بمنطقة تابلاط ، فقد أرسلت المدرسة الفلاحية **''لميزون كاري** "Maison Carrée" الحراش حاليا" للتدريب الميداني لطلبتها في التعاونية الفلاحية لتابلاط ، مما يجعلنا نستنتج الدور الزراعي والاقتصادي الذي لعبته هذه البلدية في تدعيم الإنتاج النباتي والكروم وكذلك إنتاج العسل ، حيث أنتج أحد المعمرين حوالي 47 كلغ و 500 غرام منه وهو المدعو ب "لوروي" leroy، حسب تقرير الحاكم الإداري للبلدية و قام هذا الأخير بتدعيم ثلاثة فلاحين مسلمين بخلايا النحل لتوسيع هذا الإنتاج بالمنطقة ،وأشارت هذه التقارير أيضا إلى الأوضاع الاجتماعية لسكان المنطقة بنقص المرافق الصحية وانتشار البطالة باستثناء أيام موسم الحصاد أو الأعمال الموسمية الأخرى [8].

نستخلص مما سبق ذكره بأن عمالة الجزائر ،كانت ذات كثافة سكانية عالية ، وتنتشر بها عدد كبير من البلديات المختلطة والمراكز البلدية و القرى الفلاحية ، التي شكلت النواة الأساسية للأحزاب الوطنية المطالبة بالحرية ورفض الاستبداد والقمع ، وكانت **تابلاط** إحدى هذه البلديات الهامة التي تطرقت لها التقارير الأمنية الاستعمارية بشكل مفصل في شتى الميادين ، وبذلك شكلت في نظرنا قاعدة خلفية لنشاط الحركة الوطنية والثورة المسلحة ، رغم طابعها الفلاحي والريفي وهدوء سكانها ، لكن التسلط الاستعماري على أبنائها جعلها تتبنى العمل السياسي المناهض للإدارة الاستعمارية ، حيث انخرطت في العمل الوطني وساهم أبناؤها في هذا النشاط، فتعرضوا للمضايقة والتعذيب باعتراف

التقارير الأمنية الاستعمارية نفسها؛ التي كانت تحمل **صيغة سري جدا**، ذلك ما سنحاول أن نتعرف عليه في العنصر الموالي لهذه الدراسة

2 – القمع الاستعماري المسلط على نشطاء الحركة الوطنية بالمنطقة

نظرا للكم الهائل من الوثائق السرية للأجهزة الأمنية الاستعمارية، التي اطلعنا عليها حول نشاط الحركة الوطنية، فإنني سأركز على بعضها من أجل معرفة المضايقات الكبيرة لنشاط الحركة الوطنية بالمنطقة.

2/1 – مراقبة الإدارة الاستعمارية للنشاط السياسي للسكان الجزائريين

أشارت العديد من التقارير الخاصة بهذا الموضوع ، إلى قيام الأجهزة الأمنية في الجزائر المستعمرة بمراقبة نشاط الحركة الوطنية في عمالة الجزائر و دائرة المدية و البلدية المختلطة لتابلاط ، موضحة قيام الإدارة المحلية بالضغط على سكان المنطقة وإجبارهم على الابتعاد عن العمل السياسي باستخدام عدّة أساليب قمعية بإرسال جواسيس ومخبرين ومتعاملين من السكان المحليين مع الإدارة الاستعمارية، لتخويف الجزائريين في مقاهي الأهالي المعروفة بالموريسكية maure ، ومتابعة بعض النشطاء مثل ما حدث في بلدية "باليسترو" المجاورة لتابلاط للمناضل "ناظور عمر"بوضعه في السجن و هو من دوار "بني خلفون"بسبب نشاطه السياسي [9].

وفي تقرير آخر لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية من إمضاء **"الحسين لحول"** الأمين العام للحركة ، مرسل للأمم المتحدة :" يتحدث فيه عن مجموع الأحداث التي وقعت في الجزائر ..." وورد في هذا التقرير أهم الأحداث التي وقعت بعمالة الجزائر ، بقيام الشرطة الاستعمارية بعدّة بلديات بإلقاء القبض على مناضلين سياسيين من منطقة "الأربعاء" و التضييق على مناضلي منطقة "تابلاط" بدائرة "المدية" من خلال توقيفهم و منع الاحتجاجات والمظاهرات المؤيدة للزعيم "مصالي الحاج" [10] .

وكان للأحزاب الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،نشاط سياسي واجتماعي وثقافي بالمنطقة ، من خلال التجمعات وإقبال واسع للجزائريين للانخراط فيها والمساهمة في توعية سكان الأرياف و القرى ، والقيام بالأعمال الإنسانية والخيرية للفقراء والتحدث مع السلطات الاستعمارية المحلية، برفع انشغالات الجزائريين وشكواهم ضد بعض تجاوزات أعوان الإدارة .إضافة لقيام بعض الأحزاب الأوربية كالحزب الشيوعي الجزائري PCA و الحزب الاشتراكي SFIO بمحاولتهما استمالة الجزائريين بالدفاع عنهم ورفع انشغالاتهم في المجالس المنتخبة "بالمتربول" (11).

يمكننا أن نستخلص أن الحركة الوطنية ، قامت بدور بارز في التوعية والنشاط الدءوب لفضح الممارسات القمعية ، التي سنحاول أن نتناولها في العنصر الموالي لهذه الدراسة.

2/2 – القمع القضائي والأساليب البوليسية المطبقة على الجزائريين(1945– 1954)

قامت الباحثة الفرنسية "تينو سيلفي" (S) Thenaut بنشر دراسة حول القضاء الاستعماري (12) ، موضحة أنه قضاء غريب و قد تتبعت جميع مراحل القضاء القمعي المسلط على الجزائريين، منذ إصدار المراسيم و القوانين الزجرية الخاصة بالأهالي ، و هي عبارة عن إجراءات زجرية استمرت قرنا كاملا ما بين 1844 و 1944؛ وُضع من خلالها الجزائريون في سجن كبير .

وخلال تصفحنا للعلب الأرشيفية بإكس بروفانس (أرشيف الإدارة الاستعمارية للجزائر)، عثرنا على عدّة وثائق تتضمن تقارير دورية لجهاز الاستخبارات الفرنسي المعروف ب (س.ل.نا) SLNA و مصلحة الشرطة العامة للاستعلامات PRG (13)، كتبت و نقلت في تقاريرها بشكل مفصل القمع الاستعماري المسلط على الجزائريين بعمالة

الجزائر بشكل عام و من بينها تقارير عن دائرة المدية و البلدية المختلطة "لتابلاط"، فأشارت بعضها إلى القمع القضائي الذي سلط على بعض المناضلين السياسيين ، من خلال محاكمة مجموعة منهم بمحكمة الجنايات بمدينة "نونت Nantes"الفرنسية باتهامات عشوائية بسبب انتمائهم السياسي وذكرت بشكل واضح :" أنه كلما قبض على جزائري ، يحاكم بقسوة ويعذب و هناك شرطة مختصة لهذا الغرض ...".

والغرض من هذه التقارير هو إطلاع المسؤولين الفرنسيين بشكل دقيق مما يجري في الجزائر وأن السلطات المحلية والأمنية تتابع بشكل كثيف مما يجري في هذه البلديات ، وكانت هذه التقارير تحمل عبارة **"سري جدا"** .

ومن جهة أخرى تطرقت هذه التقارير[14] ،إلى استخدام الأجهزة الأمنية لترسانة من أساليب القمع والتعذيب منها:- خراطيم المياه والغطس في الماء واستخدام الأدوات الكهربائية .

وقد ذكر المفرج عنهم من سجن البليدة، هذه الأساليب ، من خلال شكواهم للنائب العام لقضاء الجزائر حول ممارسة المكلفون بالتحقيق معهم في مراكز الاعتقال قبل تحويلهم إلى سجن البليدة . و قد ورد في دراسة خاصة" بحرب الجزائر" [15]:" بأن القمع كان واضحا فيما بين 1947 و1954،ففي الجزائر قد يتعرض أي مواطن مسلم للاعتقال ولأقصى العقوبات بمجرد الكتابة أو النطق بعبارات تسيء للسيادة الفرنسية في الجزائر كالاستقلال أو القيام بتوزيع نشرات أو جرائد معادية لفرنسا".

وأشارت تقارير أخرى لجهاز الاستعلامات الفرنسي (اسلنا ،SLNA) لعدّة شكاوي ، أرسلت في سنوات 1950و 1951 و 1952 إلى النائب العام حول ظروف اعتقالهم وكيفية الاستنطاق والاستجواب وممارسة التعذيب في حقهم، منها[16]:

– رسالة شكوى من السيد "شريان أحمد" من منطقة "المدية" ، حيث تمّ القبض عليه من قبل جهاز أمنها وقال في شكواه:" أنني بقيت في المعتقل لمدّة 48 ساعة دون أكل و لا شرب ، وقد تلقيت ضربات مستمرة بالأرجل و بعدها تمّ نقلي إلى "فيلا" خاصة بالتعذيب في مدينة الجزائر يوم 20أبريل 1950، و تمّ نزع ثيابي و بقائي لمدّة طويلة في العراء و تلقيت نفس التعذيب الذي عرفته بالمدية ، حيث تمّ غطسي في الماء لمرات عديدة ، وهو ماء بارد وملوث ، و بعده ذلك تمّ اقتيادي إلى قاضي التحقيق ب"تزي وزو"للاستجواب ،حيث تمّ تهديدي في حالة التراجع عن محضر التحقيق الذي أرغمت على توقيعه بالقوة ..."و اشتكى أيضا في رسالته من بعض رجال الأمن أمثال "راميدي" ramidi و"هافارد'' havard وآخرون .

و في تقرير آخر خاص منطقة **تابلاط** [17] ، حيث يعرض مجموعة من المناضلين السياسيين لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD ، إلى التعرض للسجن و العقوبات المالية، وهم كالآتي:

- بوبكر دراجي من أومال(سور الغزلان)
- وضاح العاتق من // //
- سعيدوني مصطفى من تابلاط
- براهيمي الشارف من //
- بن العالم العالم من //
- دروجي الطاهر من //
- حدو محمد من //
- عثماني العيد من //
- سعيدون ابراهيم من دوار زيانة بتابلاط
- قرواني مهدي من // //
- مزيان تركي و فرحاني عمار و فرحاني محمد من نفس الدوار .

وتمّ الحكم عليهم ما بين ستة أشهر و سنة سجنا و عقوبة مالية تراوحت ما بين ستة ألاف فرنك وعشرة ألاف فرانك .وأشارت هذه التقارير إلى القمع المسلط، باستخدام أساليب ردعية في حق الجزائريين الممارسين للعمل السياسي ، بذريعة محاربة الحركات الانفصالية، حسب تعبير الإدارة الاستعمارية الفرنسية . وكانت الأجهزة الأمنية تستغل بعض الأحداث للتنكيل بالوطنيين بعد اكتشافها للمنظمة الخاصة(O.S) بالقطاع القسنطيني ، التي قامت بحملات تفتيش واسعة في حق المناضلين بمنطقة تابلاط و ضواحيها[18]، واعتقال كل مشتبه فيه ؛ حيث تناول تقرير مفصل للعناصر الخطيرة بالمنطقة و ضرورة التصدي لها .

ونظرا لهذه الممارسات البوليسية في حق المناضلين الوطنيين بعمالة الجزائر ، نتج عنها ردود فعل عديدة ، تمثلت في حدوث موجة من الاحتجاجات والاستنكارات للقمع المسلط على الحركة الوطنية من قبل زعماء بارزين أمثال "فرحات عباس"و 'مصالي الحاج"،حيث تطرقت جريدة"آلجي روبويكان" اليسارية[19] في مقال لها تحت عنوان ،**''مجموعة من أساليب القمع''** وضحت من خلاله:"أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، أصدرت بيانا حول الموضوع قالت فيه، أن معلومات واردة تشير إلى القمع الاستعماري المستمر بشكل وحشي..." ، و أضافت أيضا : " أن أجهزة الأمن للاستعلامات العامة تريد إيجاد جو غير أمن ، بهدف تبرير قمعها للوطنيين ..." وأردفت موضحة عل لسان البيان السابق ذكره : "أن ذلك لا يخيف الجزائريين الذين يتطلعون إلى تحقيق السيادة الوطنية المفقودة ...".وأضافت نفس الجريدة في عدد آخر لها[20]: " أن منتخبي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري للمجلس البلدي "لحسين داي" ، تقدموا بالتماس ينتقدون فيه القمع و يطالبون بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وطالبوا من السكان المسلمين اليقظة من أجل تحقيق الحرية...".

أما إحدى أعضاء المجلس العام لعمالة الجزائر ، وهي ممثلة يسارية ، فقد انتقدت العنف المفروض على الجزائريين من قبل الإدارة ، و صرّحت بأنها متضامنة مع المسلمين الجزائريين الذين يتعرضون للقمع منذ 130 سنة[21] .

ولمقارنة ما ورد في هذه التقارير السرية ، باعتراف الأجهزة الأمنية ، حول سياسة القمع المطبقة في الجزائر ، مع تقارير الحاكم العام للحكومة العامة في الجزائر، المرسلة إلى وزير الداخلية الفرنسي ، نجده يبرر هذه الأفعال من خلال إشارته إلى الأنشطة الخطيرة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، وفي المقابل نجد تقرير آخر يورد بأن مجموعة من المناضلين السياسيين للحزب تظاهروا بمدينة الجزائر ضد تصرفات رجال شرطة الاستعلامات العامة PRG [22]، مما لا شك فيه أن هذه التقارير تعترف بوجود قمع،لكنها حاولت تبريره بمحاربة الانفصاليين والرافضين للسيادة الفرنسية .

ولهذه الغاية نجد بعض ممثلي السكان المسلمين من الأحزاب الوطنية واليسارية ومناضلي حقوق الإنسان يتعاطفون مع الجزائريين ، من خلال رفع انشغالاتهم بالمجالس المحلية و الجهوية ، ذلك ما سنحاول التطرق له في العنصر الموالي لهذه الدراسة.

3 – دور منتخبي المنطقة في رفع انشغالات السكان بالمجلس الجهوي لعمالة الجزائر

إن التطرق لهذا الموضوع ، هو تكملة لدور الحركة الوطنية في المجالس المنتخبة ، في عرض مشاكل السكان المسلمين على المستوى الجهوي ، باعتبار أن المجلس العام يمثل جميع دوائر وبلديات العمالة ، ومن بينها دائرة المدية وبلدياتها، منها البلدية "المختلطة لتابلاط" .وأن هؤلاء الممثلين للسكان من المستقلين المسلمين والمؤيدين للإدارة الاستعمارية وبعض أعضاء الأحزاب الوطنية ، كانوا يدافعون في تدخلاتهم عن السكان المسلمين [23].

وعند إطلاعنا على قائمة المنتخبين للهيئة الثانية لهذا المجلس وجدنا أسماء بارزة ، من بينهم ممثلي دائرة" المدية " أمثال " **بوشنافة محمد** "و **فارس عبد**

الرحمان "من بوغاري و هما شخصيتان بارزتان في هذا المجلس ، قاما بالدفاع عن سكان المنطقة ورفع انشغالاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، كقلة المرافق الصحية والتعليمية وانتشار البطالة في صفوف المسلمين، وكان المجلس العام في العديد من دوراته ، يقوم بمناقشة السياسة العامة للحكومة في الجزائر،وحكامها العامون، أمثال "نايجلان" ''Naegelan'' و ليونارد Leonard، بالتطرق للمسائل الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تدخل أعضاء الحزب الشيوعي في المسائل السياسية الخاصة بالقمع الاستعماري ، مما كان يثير تحفظات والي العمالة ويقوم برفع الجلسات معتبرا أن هذا المجلس لا يخوله القانون بالتحدث في المسائل السياسية[25].

وكان أعضاء المجلس العام من الوطنيين والشيوعيين ، يقومون بتقديم التماسات ، حول العفو وإطلاق سراح المسجونين السياسيين والضغط على الحكومة العامة ، لترفع هذا الانشغال إلى حكومة المتربول [26].

إن دور أعضاء المجلس العام لعمالة الجزائر ، كان مهما في مناقشة جميع المسائل الانشغالات الخاصة بسكان المنطقة ، الذين كانوا يعودون إلى بلدياتهم ودوائرهم للالتقاء بالسكان ورفع انشغالاتهم المختلفة .

ونظرا للتعتيم الإعلامي للإدارة الاستعمارية ، وممارستها الضغط المستمر من قبل أجهزتها الأمنية ومؤيديها من بعض السكان المحليين ، سئمت الحركة الوطنية ذات الاتجاه الاستقلالي من هذه الممارسات ، ولم تجد بدا من استخدام أسلوب المقاومة المسلحة للضغط على هذه الإدارة لتستجيب لتطلعات الجزائريين ؛ حيث كانت عمالة الجزائر ومنطقة تابلاط مع موعد جديد للتاريخ ، في يوم الفاتح من نوفمبر 1954 .

4- مشاركة منطقة تابلاط في ثورة التحرير خلال الفاتح من نوفمبر 1954

شهدت عمالة الجزائر كغيرها من مناطق الوطن الأخرى ، اندلاع الثورة المسلحة ليلة لأول نوفمبر 1954، ولم تغب منطقة تابلاط عن هذا الحدث الهام .

وقام الحاكم العام للجزائر "ليونارد" بإرسال تقرير مفصل إلى وزير الداخلية الفرنسي يوم 07 نوفمبر 1954حول الوضع العام في الجزائر[27]، و جاء فيه سرد لأهم الأعمال الإجرامية حسب وجهة نظره ، ومنها مهاجمة المنشآت العمومية بتابلاط وقطع خطوط الهاتف الرابطة بين "فيالار" "تسيمسيلت حاليا "ومدينة الجزائر ،وتحدث التقرير عن تحرك الأجهزة الأمنية باعتقال الأشخاص المتورطين . واعتقل العديد من أبناء تابلاط المتعاطفين والمنخرطين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

ونتيجة لهذه الأحداث، عرفت المنطقة حملة قمع واسعة استهدفت السكان المسلمين ، حيث أكد الحاكم العام **روني ليونارد** هذه السياسة المنتهجة في الجزائر أمام الجمعية الجزائرية[28]، من خلال التفاصيل عما وقع ليلة أول نوفمبر حيث قال:" أنني تلقيت أنباء عن أحداث ليلة 31 أكتوبر من قبل التقارير الأمنية والجرائد ..." ،وقد اعتبرها أعمالا إجرامية، وأضاف أنه بعد ثمانية أيام ، فإنه قد تلقى دعما من وزارة الداخلية للجزائر من أجل الحفاظ على أمن الجزائر حسب اعتقاده .

ومن جهة أخرى قال في خطاب آخر له أمام الجمعية الجزائرية يوم 16 نوفمبر 1954 :" أتأسف للقتلى و نظرا للأحداث ، وانخراط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في هذه الأعمال ، فإنني طالبت من الحكومة حلّ هذا الحزب" [29] .

يعتبر ذلك في نظرنا ، استخدام فرنسا في الجزائر لسياسة القمع عشوائي ، دون تحليل للظروف والوقائع التي أدّت بالشعب الجزائري إلى رفض السيطرة الاستعمارية واستخدام وسائل العنف الثوري ، بعد ما جرب معها الأساليب السلمية لمدّة طويلة.

ومن جانب آخر عرض السيد "جين فان جور jean van jour"[30] ، مدير الأمن العام عرضا عن الجرحى و القتلى الذين سقطوا يوم عيد القدسيين ، وقال :" إنني أتعهد بتحقيق الأمن في العمالة والمناطق التي وقعت فيها الأحداث ..." .و ذكر أيضا مختلف العمليات بالتفصيل التي وقعت بمنطقة لأوراس وبعمالة الجزائر ومنطقة القبائل و منطقة الظهرة بمستغانم ، تمثلت حسب رأيه في اغتيالات ومهاجمة ثكنات الدرك و قطع وسائل الاتصال، وحاول تحليل هذه الأحداث ، مستفسرا عن كيفية تمكن هذه المجموعات من تنفيذ هذه العمليات ، رغم السياسة الأمنية المتشددة، وهو اعتراف بالقمع والزجر المسلط على الجزائريين ، وعرج إلى المعلومات الأمنية المتوفرة لديه عن حركة الانتصار وانقسامها وبروز جماعة من الأفراد التابعين للمنظمة الخاصة وعلاقة ذلك بالأوضاع الدولية ، و قال :" أن الجهات الأمنية كانت لديها العديد من المعلومات ..." . وقدّم تبريرات حول نجاح هذه العمليات أمام الجمعية الوطنية قائلا :" إن شرطة الاستعلامات العامة جاهزة لحراسة الأجانب و مراقبة الوضع العام ..." ، وطالب من المتربول مساعدة الجزائر على الاستقرار ؛ وأشار أيضا لحملة الاعتقالات،التي مست الجزائريين بدوائر عمالة الجزائر ،مركزا على بعضها و منها :

- توقيف ثلاثة أفراد من "شون مارشال "
- توقيف 11 شخص من" أومال" ذراع الميزان.
- // 09 // بباعلي
- // 04 // بوفاريك
- // 16 // الصومعة

نجد أن هذه الإحصائيات، لا تعكس حقيقة ما جرى في الأيام الأولى لاندلاع الثورة التحريرية من خلال تقارير أخرى أشارت إلى اعتقالات واسعة في صفوف حركة الانتصار[31]، ونعتقد من جانبنا، بأنه حاول التقليل من الأحداث، وتجنب الحديث عن السياسة القمعية التي سلطت على الجزائريين.

خلاصة

تطرقنا في هذه الدراسة المتواضعة إلى الإجراءات و الأساليب البوليسية القمعية، التي شهدتها عمالة الجزائر ومنطقة تابلاط على وجه خصوصا، باستخدام حرب إبادة في حق السكان العزل، لما تعرض له الجزائريون بالبلديات المختلطة، التي كانت تسير من قبل حكام مدنيين غير منتخبين ، كانوا ينفذون السياسة القمعية بشكل زجري وقمعي في حق الجزائريين ؛ورغم هذه السياسة القمعية ، فقد شاركت منطقة **تابلاط** في الحياة السياسية الوطنية . وكشفت لنا الوثائق المطلع عليها ، أن المنطقة كغيرها من البلديات المختلطة ، التي توجد بها كثافة سكانية كبيرة من الجزائريين ؛ كانت تخضع لقوانين صارمة واستثنائية بالضغط عليهم ومنعهم من النشاط السياسي ، وتعريض أبنائها للاعتقالات والمطاردات ومصادرة أراضيهم [32].

وقد قامت الأجهزة التنفيذية للبلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات والدوائر والعمالات ، بإرسال تقارير مفصلة قبل سنة 1954إلى الحكومة العامة في الجزائر ، تشير إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ حيث جمعت هذه التقارير في ملف شامل تحت عنوان " الجزائر في نصف قرن من خلال تقارير السلطات المحلية في الجزائر[33].

ولهذه الغاية استخلصنا بعض النتائج الخاصة بهذه الدراسة في ما يلي :

– اعتبرت منطقة تابلاط منطقة إستراتيجية، باعتبارها منطقة إسناد لمدينة الجزائر وهمزة وصل مع دوائر عديدة كالمدية و تيزوزو و البليدة .

– شارك سكانها في الحياة السياسية ، بانخراط أبنائها في الأحزاب الوطنية .

– تعرضت المنطقة لقمع أمني ومضايقات على النشاط السياسي،باعتقال العديد من المناضلين وفرض العقوبات المالية عليهم، و قيام الإدارة الاستعمارية بحملة تهديد لسكانها خلال اندلا ع الثورة التحريرية.

– ساهمت منطقة تابلاط، في أحداث التاريخ الوطني وقدّمت الشهداء ودفعت ثمنا غاليا، بسبب دورها النضالي في جميع محطاته ، وإننا كباحثين عن الحقيقة

التاريخية نشهد ، بأن المنطقة كان لها دورا بارزا خلال نضال الحركة الوطنية من خلال قراءتنا المتواضعة للوثائق الخاصة بنشاط الحركة الوطنية بهذه المنطقة، مما جعلها من بين المناطق الأولى التي ساهمت في تفجير الثورة المسلحة في الفاتح نوفمبر 1954.

الهوامش

1– Archive d'outre Nationaled'Outre mer a Aix en Provence (ANOM)boite N°19H/22 , communes mixtes , département d'Alger /

- ANOM, boite N° 4I/ 226, département d'Alger , répression et méthode policière contre le MTLD (1948- 1954).

2 – Aron ®, les origines de la guerre d' Algérie ed, fayard , Paris , S.D p p 175 – 176

Cf, Boyer(P), de L'Algérie Médiane (Ancien département d'Alger) , 1830 – 1956), ed ,librairie d'Amérique et d'Orient , 1960 , Paris p p 282 – 184.

3 – Archive Nationale de France boite N° 4AG/ 284, questions Musulmanes .

4 – ibid

5 - ANOM , boite N° 81f/41, création de nouveau départements et arrondissement En Algérie .

6 – ibid, boite N°81F/ 10, Situation Politique et Economique et Sociale de L'Algérie ,

Dossier , communes mixtes , réformes Admistratives ,1951

7 – ibid boite N° 19H/22/ communes mixtes , département d'Alger

8 – ibid , Gouverneur Civil de Tablat / mois de juillet 1951.

Cf , // // le 31 Mars 1953.

9 - ANOM, boite N° 19H/ 22 , communes mixte de Paléstro , le 02 Juin 1951.

Cf, Alleg(H) et Autres La Guerre D'Algérie , ed , Temps Actuelle S.D, p p 300 – 303.

10 - ANOM , boite N° 81F/ 878, Les Incidents En Algérie , Rapport du MTLD à L' O .N.U

Le 26 octobre 1952.

11 – ibid , boite N° 81F/ 80, Assemblée et Elus dans les Conseils du Métropole .

12 – Thénault (S), Une Drôle de Justice , les Magistrats dans la Guerre D'Algérie , ed la découverte , Paris XIII, 2001, p p 15 – 22 .

13 - ANOM, boite N° 4I / 226, op cit

14 –ibid, département d'Alger.

15-Alleg(H) et Autres , op cit , p 302.

16 ANOM, boite N° 4I / 226, op cit.

و ينظر الملحق رقم 01 الخاص بمجموعة المناضلين التابعين لحركة الانتصار للحريات الدموقراطية الذين تعرضوا للسجن والعقوبات .

17 ANOM, boite N° 4I / 226, Rapport des condamnés, de Tablat , PRG, Aller, le 02 novembre 1948.
18 – ibid boite 4I/ 224 Organisation Secrète ,, Rapport du PRG le 30Mars 1953
19 – Alger Républicain , le 21 – 02 – 1951
20 – ibid le 23 – 03 – 1951 .
21 - ibid le 17- 10 - 1952 .
22 - ANOM, boite N°81F/ 878 , Les Incidents En Algérie , Rapport du Gouverneur Général au Ministre de L'Intérieure en 1952.
23 – Conseil Général D'Alger , délibération le 02 Juin 1947.
24 – Dépêche Quotidienne D'Algérie le 16 – 10 – 1951.
25 - ANOM, boite N°81F/ 714, Rapport Du Préfet au Ministre de l'intérieure, sur le Conseil général D'Alger du 16 au 30Avril 1951.
26 – ibid le 26 – 10 – 1951/
27 - ANOM, boite N°81F/ 878 , Les Incidents En Algérie , le 1er Novembre 1954 Rapport du G. G . de L'Algérie au Ministre de l'intérieure .
28 – Gouvernement Général de L'Algérie ,Mr Roger Léonard , les Evénements D'Algérie , Discours et Allocation , Exposé des Commissions

du Gouvernement devant l'Assemblée Algérienne du 01 au 26 – 11- 1954 , Imprimerie officielle , Alger .p p 4

29 – ibid p 10 - 11.

30 – ibid p 11.

ANOM, boite N°81F/ 878 , Les Incidents En

31 - Algérie,op cit

32- رسائل جامعية عديدة تناولت هذا الموضوع منها:

- بن داهة عدة، ظاهرة الاستيطان و الصراع على الأرض بين الجزائريين و المستوطنين ، رسالة دكتورة تحت إشراف ، فغرور دحو قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة ألسانيا وهران 2008 ص ص 409 – 535

- بليل محمد ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين بين 1881 و 1914،القطاع الوهراني نموذجا ، رسالة ماجستير تحت إشراف مهديد ابراهيم ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة ألسانيا وهران ، 2006 – 2007 ،ينظر فصل عن التشريعات العقارية :ص ص58 – 108

33 – G.G.A , L'Algérie du Demie Sicle, Vue par les Autorités Locales1954.

تناولت هذه التقارير مختلف أوضاع السكان المسلمين بالبلديات و الدوائر ، من وجهة نظر السلطات المحلية الاستعمارية الفرنسية .

و قام الأستاذ شنتوف بدراسة حول نفس الموضوع :

Chentouf (T), L'Algérie en 1954 , Document d'archives , OPU Chapitre N°III p p 177 – 20

الملاحق :

الملحق رقم 01: يتناول وثيقة خاصة بمجموعة مناضليي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من تابلاط اعتقلوا بسبب نشاطهم السياسي ، أنظر:CAOM boite N° 4I/226

الملحق رقم 02: شكوى لأحد المعتقلين بسجن البليدة للنائب العام لقضاء الجزائر ، أنظر:

CAOM boite N° 4I/226

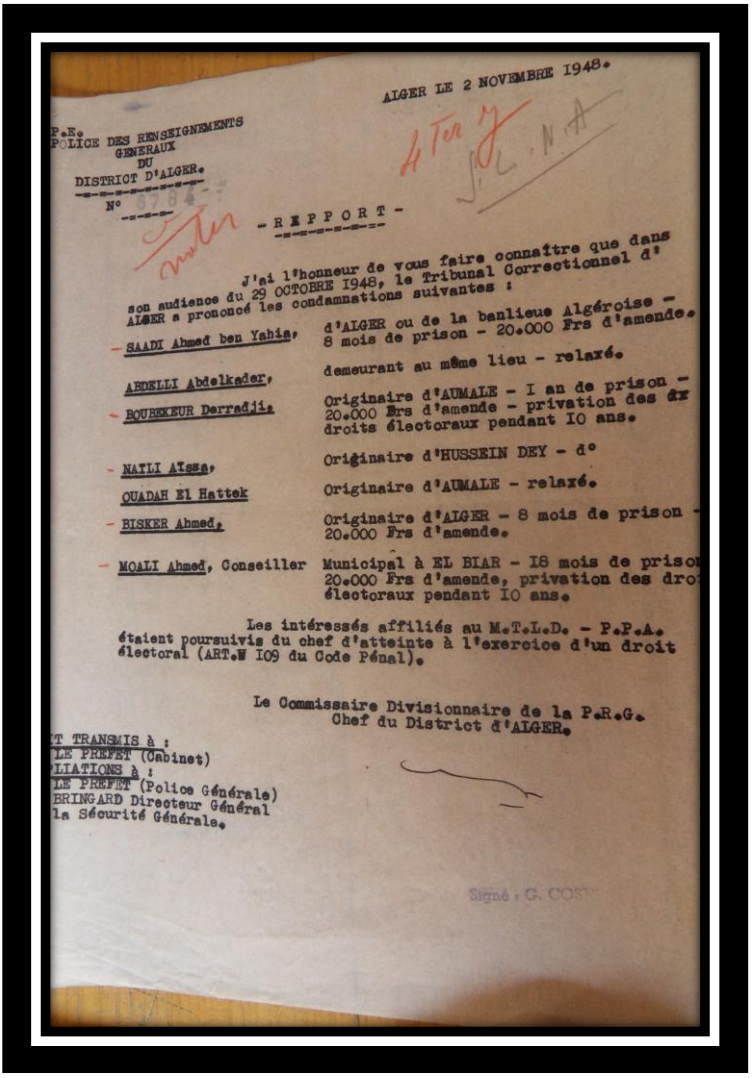

ALGER LE 2 NOVEMBRE 1948.

P.E.
POLICE DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX
DU
DISTRICT D'ALGER.

N°

- R A P P O R T -

J'ai l'honneur de vous faire connaître que dans son audience du 29 OCTOBRE 1948, le Tribunal Correctionnel d'ALGER a prononcé les condamnations suivantes :

- SAADI Ahmed ben Yahia, d'ALGER ou de la banlieue Algéroise – 8 mois de prison – 20.000 Frs d'amende.
- ABDELLI Abdelkader, demeurant au même lieu – relaxé.
- BOUBEKEUR Derradji, Originaire d'AUMALE – I an de prison – 20.000 Frs d'amende – privation des dr droits électoraux pendant IO ans.
- NAILI Aïssa, Originaire d'HUSSEIN DEY – d°
- OUADAH El Hattek Originaire d'AUMALE – relaxé.
- BISKER Ahmed, Originaire d'ALGER – 8 mois de prison – 20.000 Frs d'amende.
- MOALI Ahmed, Conseiller Municipal à EL BIAR – I8 mois de prison 20.000 Frs d'amende, privation des droi électoraux pendant IO ans.

Les intéressés affiliés au M.T.L.D. – P.P.A. étaient poursuivis du chef d'atteinte à l'exercice d'un droit électoral (ART.W IO9 du Code Pénal).

Le Commissaire Divisionnaire de la P.R.G.
Chef du District d'ALGER.

T TRANSMIS à :
LE PREFET (Cabinet)
LIATIONS à :
LE PREFET (Police Générale)
BRINGARD Directeur Général
la Sécurité Générale.

Signé : G. COS

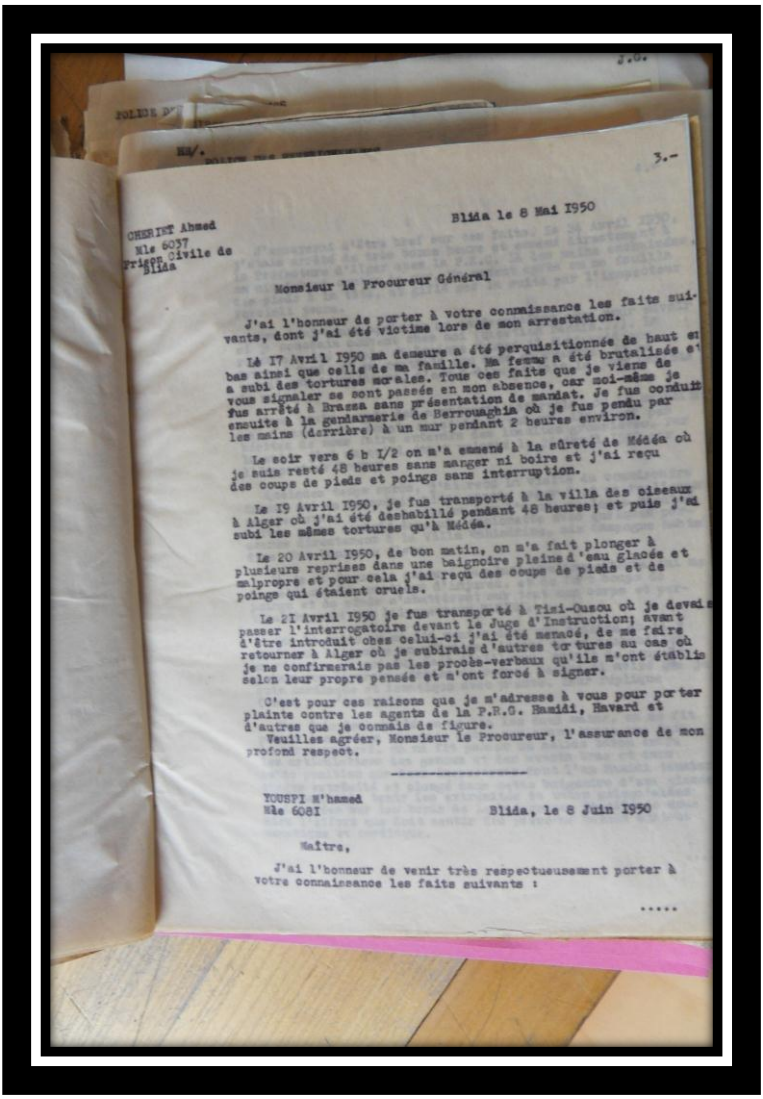

3.-

CHERIET Ahmed
Nle 6037
Prison Civile de
Blida

Blida le 8 Mai 1950

Monsieur le Procureur Général

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance les faits suivants, dont j'ai été victime lors de mon arrestation.

Le 17 Avril 1950 ma demeure a été perquisitionnée de haut en bas ainsi que celle de ma famille. Ma femme a été brutalisée et a subi des tortures morales. Tous ces faits que je viens de vous signaler se sont passés en mon absence, car moi-même je fus arrêté à Brazza sans présentation de mandat. Je fus conduit ensuite à la gendarmerie de Berrouaghia où je fus pendu par les mains (derrière) à un mur pendant 2 heures environ.

Le soir vers 6 h 1/2 on m'a amené à la sûreté de Médéa où je suis resté 48 heures sans manger ni boire et j'ai reçu des coups de pieds et poings sans interruption.

Le 19 Avril 1950, je fus transporté à la villa des oiseaux à Alger où j'ai été deshabillé pendant 48 heures; et puis j'ai subi les mêmes tortures qu'à Médéa.

Le 20 Avril 1950, de bon matin, on m'a fait plonger à plusieurs reprises dans une baignoire pleine d'eau glacée et malpropre et pour cela j'ai reçu des coups de pieds et de poings qui étaient cruels.

Le 21 Avril 1950 je fus transporté à Tizi-Ouzou où je devais passer l'interrogatoire devant le Juge d'Instruction; avant d'être introduit chez celui-ci j'ai été menacé, de me faire retourner à Alger où je subirais d'autres tortures au cas où je ne confirmerais pas les procès-verbaux qu'ils m'ont établis selon leur propre pensée et m'ont forcé à signer.

C'est pour ces raisons que je m'adresse à vous pour porter plainte contre les agents de la P.R.G. Hamidi, Havard et d'autres que je connais de figure.

Veuillez agréer, Monsieur le Procureur, l'assurance de mon profond respect.

YOUSFI M'hamed
Nle 6081 Blida, le 8 Juin 1950

Maître,

J'ai l'honneur de venir très respectueusement porter à votre connaissance les faits suivants :

.....